

الشرطة الاسرائيلية تقف وراء اعمال هذه الجماعات وهجماتها ضد أعضائها وممتلكاتهم^(٨٨).

المجموعات المطالبة بالاندماج بالمجتمع الاسرائيلي

اشرنا، سابقاً، الى انحسار نفوذ الزعامات العشائرية في المجتمع الفلسطيني داخل الارض المحتلة. وقد أدى ذلك الانحسار الى تراجع نفوذ الاحزاب الصهيونية التي تقف خلف هذه الزعامات والوجوه التقليدية في هذا المجتمع. ويمكن الاستدلال على هذا الانحسار من تراجع عدد «المصوّتين» في الوسط العربي لحزب العمل الاسرائيلي، من ٥٠ بالمئة العام ١٩٦٥، الى ٢٧ بالمئة العام ١٩٧٧، والى ٣٠ بالمئة العام ١٩٨٢. والارتفاع الاخير في النسبة لا يعود الى ارتفاع أسهم المعراخ، الذي اصبح في المعارضة، بل الى ارتفاع نسبة من قاطعوا الانتخابات لصالح «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» التي يتزعمها «راكح»، والى رغبة الناخبين العرب بتغيير حكومة الليكود «بأي ثمن»^(٨٩).

وهذا الانحسار جعل هذه الاوساط تتحرك بأساليب، ودعاوى، جديدة، في محاولة منها لاسترجاع نفوذها في الاوساط العربية. فقد تحرك هؤلاء لانشاء تنظيم مرتبط بالمعراخ تحت يافطة تنظيم مستقل اطلق عليه اسم «الحزب العربي الاشتراكي الديمقراطي»، ومرة أخرى «حركة المواطنين العرب»، والى ذلك من الاسماء. وقال اصحاب هذا التحرك انهم غير مرتبطين بحزب العمل، وان هدفهم «توجيه الاهتمام الى المشاكل اليومية للجماهير العربية». وقد قام هؤلاء بالاتصال بحوالى ٦٠ - ٧٠ شخصاً من وجهاء القطاع العربي واعلنوا ستة مبادئ، هي: التحالف مع حركة العمل وما يتفرع عنها من قوائم؛ والترشيح في أية قائمة؛ والرد على كل حادث يمس العلاقة بين العرب واليهود، والحقوق والمشاكل التي يعاني منها القطاع العربي؛ والعمل على عقد الندوات والمناظرات والبحوث وعدم اعطاء المجال للتظاهرات والاضرابات؛ ومناهضة ظواهر التطرف عند العرب واليهود، ومحاولة اقامة علاقات تفاهم بين الطرفين؛ والمساهمة في النضال من اجل «السلام العادل والاعتراف المتبادل بين الشعبين»^(٩٠). وعلى أرضية هذه المبادئ، تم تأسيس بعض الاحزاب والحركات، منها:

الحزب العربي الديمقراطي: وهو حزب جديد أسّسه، في ربيع العام ١٩٨٨، عضو الكنيست الاسرائيلي (من حزب العمل)، عبد الوهاب دراوشة، بعد اعلان انسحابه من حزب العمل. وقد حصل هذا الحزب على مقعد واحد في الانتخابات الأخيرة للكنيست الثاني عشر. وتعتبر الاصوات التي حصل عليها هذا الحزب انها جاءت، اصلاً، من الناخبين العرب، الذين كانوا من المحتمل ان يصوّتوا لصالح الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وللقائمة التقدمية للسلام.

القائمة التقدمية للسلام: وهي ائتلاف بين شخصيات عربية ويهودية شكّلت حديثاً وخاضت انتخابات العام ١٩٨٤، لأول مرة، وفازت بمقعدين. وفي الانتخابات الاخيرة، العام ١٩٨٨، فازت بمقعد واحد. وقد جاء في البيان التأسيسي للقائمة ان قيامها هو «ثمرة حوار مستمر بين اوساط تقدمية يهودية وعربية في اسرائيل تؤمن بالسلام والمساواة بين حقوق الشعبين». ويتزعم القائمة التقدمية محمد ميعاري؛ ومن أبرز شخصياتها اليهودية يوري افنيري وجنرال الاحتياط متياهو بيليد، والسكرتير السابق لحزب العمل، لوبا الياف، والمدير السابق لوزارة المالية الاسرائيلية، يعقوب ارنون، والاستاذ المساعد في الجامعة العبرية، مثير بعليل. أما المبادئ التي طرحها القائمة التقدمية في ما يتعلق بالعلاقات الاسرائيلية - الفلسطينية في برنامجها، فهي: التشديد على المساواة التامة في الحقوق القومية والمدنية بين العرب واليهود في اسرائيل ضمن حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والاعتراف المتبادل بحقوق كلا الشعبين، اليهودي والفلسطيني، في تقرير المصير القومي